التمكين الاقتصادي للمرأة كمدخل لتطوير المقاولاتية النسائية

إطلالة على حالة الجزائر

حساني رقية
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة بسكرة

خوني رابح
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة بسكرة

ملخص:

يعتبر النشاط المقاولاتي في الجزائر نشاط ذكوري بامتياز، في حين تعاني المقاولاتية النسائية من التمركز من حيث النشاط و القلة من حيث العدد، ويعود ذلك إلى جملة من المعوقات التي تحد من تطورها ودورها في التنمية الاقتصادية، ويمكن إرجاع أكثر هذه المعوقات إلى اتساع الفجوة بين الجنسين فيما يخص المشاركة الاقتصادية والفرص، أو ما اصطلح على تسميته بالتمكين الاقتصادي، و التي تعطي الأفضلية للرجال خاصة فيما تعلق بالمناصب النوعية، القرب من مراكز اتخاذ القرار الاقتصادي و نسب التشغيل، لذلك سنحاول من خلال هذه المقالة التي تتعرض لواقع المقاولاتية النسائية في الجزائر ومعوقاتها، التركيز على التمكين الاقتصادي للمرأة كمدخل لتطوير المقاولاتية النسائية في الجزائر.

الكلمات الدالة: المقاولاتية، المقاولاتية النسائية، التمكين الاقتصادي للمرأة .

Abstract:

This study came as an attempt to apply one of important management control tools used in Industrial institutions which is the breakeven point on the reality of one of a service organizations no-profit Algerian that is the association of Elamel witch take care of children in Touggourt state of Ouargla. The aim is to clarify how to calculate the breakeven point and what are the advantages for this association from calculating it. The study used a descriptive approach in the theoretical side as well as a case study approach in the practical side. At the end, the study has shown the advantages of calculating the breakeven point at the association, among them the possibility to calculate safety margins, safety indicator, and to know when the break-even point will achieved ...etc

Keywords: Breakeven point, the point of balance, Cost-effectiveness threshold, management control, no-profit organization.

تمهيد:

لقد بات من المؤكد ما للمقاولات من دور مهم في دفع عجلة الاقتصاديات نحو مزيد من التطور و التنمية، كما انه من المؤكد أيضا أن هذا النشاط هو نشاط ذكوري بامتياز و في اغلب دول العالم، فبالاستثناء بعض المناطق المحدودة في العالم و التي تسجل نسب متساوية بين نسب المقاولات النسائية و الرجالية، تعاني باقي الدول من ضعف نسب المشروعات التي تعود للنساء..

تعود الوضعية آنفة الذكر إلى جملة من العوامل المعيقة لتطور المقاولاتية النسائية و التي يصب اغلبها في خانة التمييز بين الجنسين في مجال المشاركة الاقتصادية و الاستفادة من الفرص، أو ما اصطلح على تسميته بالتمكين الاقتصادي، فرغم الجهود المبذولة على المستويات الرسمية عالميا و غم التحسن الملحوظ في تقليص الفجوة بين الجنسين في المجالات المختلفة، إلا أن الوضعية تختلف من منطقة إلى أخرى ، و لا تزال المرأة في كثير من المناطق في العالم تعاني من التمييز و الذي انعكس سلبا على دورها في التنمية الاقتصادية و بالتبعية على نشاطها المقاولاتي.

و بالرجوع إلى الجزائر، نسجل و رغم الإرادة السياسية الواضحة للنهوض بالمرأة و ترقيتها، و رغم انحصار كثير من جوانب التمييز بينها و بين الرجال، إلا أن بعض الجوانب تحتاج إلى مزيد من الجهد و الدعم لأنها أثرت على مكانة المرأة اقتصادية و هو ما يعكسه و واقع المقاولاتية النسائية في الجزائر و التي تعاني من التمركز من حيث النشاط و الضآلة من حيث التعداد .

و بناءا على ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية :

كيف يمكن للتمكين الاقتصادي للمرأة المساهمة في تطوير المقاولاتية النسائية ؟

و سيتم الإجابة على هذا التساؤل مرورا بالإجابة على الأسئلة الفرعية التالية :

1. ما هو واقع المقاولاتية النسائية حول العالم ؟ و ما هي أهم معوقاتها ؟
2. ما المقصود بالتمكين الاقتصادي للمرأة ؟ و ما هي أهم مؤشرات قياسه ؟
3. ما هو دور التمكين الاقتصادي في تطوير المقاولاتية النسائية ؟
4. ما هو واقع المقاولاتية النسائية في الجزائر ؟
5. ما هو واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر ؟ و إلى أي مدى يعيق تطور المقاولاتية النسائية فيها ؟

1- ماهية المقاولاتية النسائية و واقعها :

1-1- تعريف المرأة المقاولة :

تعرف المرأة المقاولة بأنهـــا " المرأة التي تكون لوحدها أو برفقة شريك أو عدة شركاء، وقامت بتأسيس أو شراء أو ورثت مؤسسة، حيث تتحمل مسؤولياتها المـــالية، الإداريـــة والاجتماعيـــة، وهي تساهم يوميا في تسييرها الجاري ، كمـــا أنها شخص يتحمل المخاطر الماليـــة لإنشاء أو الحصول على مؤسسة، وتديرها بطريقة إبداعيـــة وذلك عن طريق تطوير منتجات جديدة ودخول أسواق جديدة "[1] ، نلاحظ أن التعريف يركز على ثلاث عناصر أساسية في تعريف المرأة المقاولة و المتمثلة في كل من : الملكية الإدارة و الروح المقاولاتية .

أما الحكومة الهندية فتعرفها على أنها " المرأة التي تملك و تراقب مؤسسة أين تمتلك فيها على الأقل 51 % من رأس المال و يكون على الأقل 51 % من العاملين فيها من النساء " [2]، من خلال هذا التعريف يتم إضافة جديدة في التعريف هو الاستعانة بنسبة معينة من اليد العاملة النسائية في تشغيل المقاولة .

كما نظر للمرأة المقاولة على أنها " تلك المرأة التي تمتلك خصائص ومميزات معينة تجعلها تتحمل خطر القيام بالأعمال التجارية لحسابها الخاص، وهي تلك المرأة التي تملك روح المبادرة والمخاطرة وتتحمل المسؤولية وتتعامل بمرونة وبمهارة في التنظيم و الإدارة واثقة من قدراتها وإمكانياتها ،هدفها النجاح و التفوق[3] ، يركز التعريف بصورة أساسية على الخصائص المميزة للمقاول بصورة عامة و التي يجب أن تتوفر في المرأة لكي تصبح مقاولة.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف المرأة المقاولة بشكل عام على أنها كل امرأة تمتلك مؤسسة، وتسييرها بشكل إبداعي.

1-2- خصائص المرأة المقاولة مقارنة بالرجالية :

بالرغم من أن المعنى العام للمقاولاتية يركز على روح الإبداع ، التجديد و المخاطرة، إلا أن المرأة المقاولة رغم تميزها بهذه الخصائص إلا أنها تضيف عليها بعض الخصائص الأخرى التي تميزها عن الرجل المقاول و يمكن حصر أهمها فيما يلي:

1. الدافع وراء إنشاء المقاولات بالنسبة للنساء في كثير من الأحيان هو الضرورة لا الفرصة عكس الرجال.
2. عندما تقوم النساء ببدء أعمال تجارية، فإنها غالبا تكون في قطاعات أقل ابتكارا.
3. رغم أن أداء المشاريع النسائية لا يختلف عن نظيراتها الذكورية إلا انه من الثابت أنها تعاني من نقص كبير و صعوبة في الحصول على البيانات
4. غالبا ما يعتقد أن المبيعات في الشركات النسائية تنمو أقل من نظرائهم من الذكور.
5. أظهرت الدراسات أن اغلب النساء صاحبات المشاريع الناجحة بدأن مشاريعهن كمهنة ثانية أو ثالثة. بسبب وظائفهن السابقة
6. النساء صاحبات المشاريع يدخلن عالم الأعمال في وقت لاحق في الحياة، غالبا حوالي 40-60 سنة.
7. التعليم العالي هي واحدة من الخصائص الغالبة للعديد من صاحبات المشاريع الناجحة من الإناث

1-3- واقع المقاولاتية النسائية في العالم :

وفقا للمرصد العالمي لريادة الأعمال، هناك 126 مليون امرأة بصدد تأسيس أعمال جديدة ، و 98 مليون امرأة على رأس أعمال قائمة. ومع ذلك فإن العالم دائما يواجه فجوة ضخمة بين الرجال و النساء في هذا المجال، باستثناء سبعة بلدان هي : بنما وتايلاند وغانا والإكوادور ونيجيريا والمكسيك وأوغندا أين نجد النساء تشارك في الأعمال بمعدلات تساوي الرجال، أما في بعض البلدان، مثل باكستان، فإنها تقريبا لا تشارك على الإطلاق. حتى عندما تكون المرأة من أصحاب الأعمال النشطين، فإنها لا تصل إمكاناتهم: ففي الو م أ على سبيل المثال المرأة تملك ما يقرب من ثلاثة أعشار الشركات الأمريكية، لكنها لا توظف سوى 6٪ فقط من القوة العاملة في البلاد وتمثل بالكاد 4٪ من عائدات الأعمال[4].

و يظهر الشكل الموالي تباين نسب المقاولات من إجمالي البالغين، و كذا ما يقابلها من الذكور و هذا حسب المناطق الجغرافية و ذلك لسنة 2012 .

الشكل (01): نسبة المقاولات النسائية مقارنة بالرجالية عبر العالم 2012.

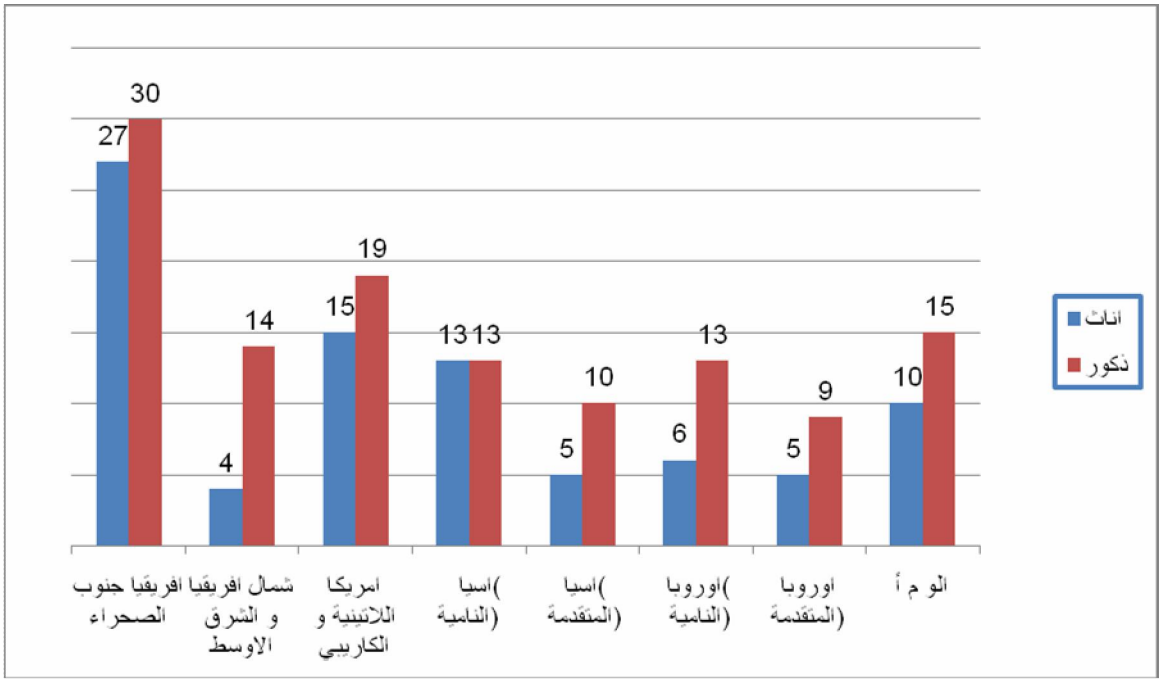

Source: Global enterpreneurship monitor, women's report, Babson College, London, 2012, p 16.

يمكن من خلال الشكل السابق تسجيل جملة من الملاحظات هي :

1. معدلات مشاركة المرأة في ريادة الأعمال يختلف بشكل ملحوظ بين مختلف أنحاء العالم وهي بشكل عام اقل من نظيراتها الذكورية .
2. تسجل أعلى نسبة للمقاولاتية النسائية في دول إفريقيا جنوب الصحراء حيث يعمل 27 ٪ من السكان الإناث في المتوسط في ريادة الأعمال تليها دول أمريكا اللاتينية / الكاريبي بنسبة 15 ٪ من السكان الإناث .
3. أدنى النسب تم تسجيلها في منطقة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط بـــــــ 4 ٪ كما أن نسبة المقاولاتية الذكورية أربعة أضعاف الإناث ، نسجل نسبا ضعيفة كذلك في كل من آسيا المتقدمة و أوروبا المتقدمة بـــــــ 5 ٪ .
4. دول آسيا النامية هي المنطقة الوحيدة التي تسجل نسبا متساوية بين روح المقاولة بين الإناث و الرجال بسبة تقدر بـــــ 13 % .

1-4- معوقات المرأة المقاولة :

لاحظنا من خلال العنصر السابق ضعف نسب المقاولات من إجمالي النساء في مختلف دول العالم كما سجلنا التفاوت الكبير بين الجنسين في مجال إنشاء المقاولات، و يعود ذلك بشكل عام إلى جملة الصعوبات التي تواجه المقاولات دون المقاولين و التي يمكن تصنيفها إلى مجموعتين هما :

1-4-1- صعوبات ذات طابع اجتماعي :

1. تشكل سيطرة المجتمع الأبوي إحدى العوائق الأساسية أمام تمكين المرأة خاصة حينما ترتكز على تأويلات دينية محافظة وعلى نفطية الجنس . إن التراتبية الأبوية ممزوجة بالبنية القبلية لعدد من البلدان العربية و غير العربية تجعل النساء كيفما كان تكوينهن وثقافتهن ومهما قويت إرادتهن يعشن تحت السيطرة الذكورية .[5]

2. القيود التي تحد من قدرة المرأة على السفر و التنقل لإنهاء أعمالها الاستثمارية و غيرها
3. محدودية المجالات الاستثمارية المتاحة أمام المرأة لان اختيار المشروع يتم وفقا للقيود المفروضة اجتماعيا
4. الأثر السلبي على الحياة الاجتماعية للمرأة من ناحية :
   a. أداء وظائفها الاجتماعية (الزوج، الأولاد، الأعمال المترلية....الخ)
   b. نظرة المجتمع لها كمرآة تمارس أعمال حرة بمفردها

1-4-2- صعوبات متعلقة بالجانب التسييري

1. يتطلب حصول المرأة على القروض ضرورة تقديم ضمانات أكثر من الذكور و ذلك لـــــــــــ :
   a. لعدم الثقة في المرأة و في نجاحها
   b. لا ينظر إليها على أنها مقاولة (خصائص المقاول، الدور التقليدي للمرأة)
   c. محدودية شبكة علاقاتها مما يعيقها على الحصول على أموال خارجية
2. عدم إمكانية إنهاء الإجراءات الإدارية لوحدها نتيجة لكثرتها و كذا المضايقات التي تتعرض لها المرأة أحيانا في الإدارات
3. تعدد الأدوار التي تقوم بها المرأة (المترل، الأولاد...الخ) مما ينعكس سلبا على إمكانية توسيع المشروع
4. نقص الخبرة
5. غياب القدوة من المقاولات الناجحات
6. نقص شبكة المعارف و المكانة الاجتماعية
7. نقص الوقت الكافي .

2- التمكين الاقتصادي للمرأة و علاقته بتطوير المقاولات النسائية

يرتبط اليوم تقدّم الدول ورقيّها، بمؤشر أساسي ألا وهو معيار تمكين النساء وتحقيق المساواة بين الجنسين، إذ أصبحت ثقافة تعميم المساواة بين الرجل والمرأة وإلغاء أشكال التمييز كافة ضرورة لا غنى عنها في عملية النهوض بالدولة الحديثة القائمة على المواطنة الحقّة والحكم الرشيد وتحقيق التنمية البشرية المستدامة للمواطنين والمواطنات على حد سواء .

و سنحاول من خلال هذا العنصر ضبط مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة، و كذا مؤشراته و كيف يمكن أن يساهم هذا التمكين في دعم المقاولاتية النسائية .

2-1- مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة :

إن الحاجة للتمكين تنبثق من عدم قدرة الفرد أو مجموعة من الناس على تحقيق الطموح ليتمكنوا من استغلال كامل قدراتهم بسبب الحواجز المصطنعة التي أوجدها أفراد أو مجموعات أخرى في نفس المجتمع وهي تعبير عن ظاهره عدم المساواة الغير قابلة للجدل، وحالة الفصل والتهميش[6].

و تعرف عملية التمكين بصورة عامة من قبل البنك الدولي على أنها " عملية تهدف إلى تعزيز قدرات الأفراد أو الجماعات لطرح خيارات معينة و تحويلها إلى إجراءات أو سياسات تهدف في النهاية إلى رفع الكفاءة و النزاهة التنظيمية لمؤسسة أو تنظيم ما "[7]

و يعرف التمكين أيضا على انه "عملية ونتيجة لها يتم من خلالها اكتساب من ليس لديهم القوة أو اللذين يملكون قوة اقل في المجتمع القدرة على السيطرة على المواد والمعرفة والتحديات وإيديولوجيات التمييز وتحويل المؤسسات والهياكل التي لا تقدم فرص متساوية ولا تتيح السيطرة على الموارد والتي تعمل على استدامة وإطالة أمد هذا الوضع"[8].

و عليه فالمفهوم الجوهري لعملية التمكين يرتبط بمفهوم القوة ، و يقصد بذلك [9]:

أولا- إمكانية تغيير هيكل القوة : و هو مرتبط بمدى تقبل المستهدف سواء كأشخاص، مؤسسات أو المجتمع ككل لفكرة التغيير، فإذا كان رافضا لها فلا معنى و لا إمكانية لعملية التمكين .

ثانيا - إمكانية توسع نطاق القوة : و يكون ذلك بشرط هو عدم توسيعها لصالح طرف على حساب أطراف أخرى .

و بإسقاط مفهوم عملية التمكين على المرأة يمكن تعريف تمكين المرأة على انه " هو تلك العملية التي تصبح المرأة من خلالها فرديا و جماعيا واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها علامات القوة في حياتها فتكسب الثقة بالنفس و القدرة على التصدي لعدم المساواة بينها و بين الرجل "[10].

و يعرف أيضا على انه " إحساس المرأة بقيمتها و حقها بتحديد خياراتها بعد أن تمنح لها الخيارات و حقها في الوصول إلى الفرص و الموارد، و حقها في الوصول إلى ضبط سير حياتها داخل المنزل و خارجه، و قدرتها على التأثير على التغيرات الاجتماعية لخلق وضع اجتماعي و اقتصادي أكثر عدالة وطنيا و عالميا "[11].

ينقسم تمكين المرأة إلى عدة مستويات منها التمكين الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي، و يقصد بهذا الأخير " تلك العملية التي تستطيع المرأة من خلالها الانتقال من موقع قوة اقتصادي ادني في المجتمع إلى موقع قوة اقتصادي اعلي، و ذلك من خلال ازدياد سيطرتها و تحكمها بالموارد الاقتصادية و المالية الأساسية و هي الأجور، رأس المال و الملكيات العينية و هو ما يمنحها في الدرجة الأولى استقلالية مادية مباشرة "12.

2-2-مؤشرات قياس التمكين الاقتصادي وأثره على المرأة :

يمكن قياس درجة التمكين الاقتصادي للمرأة داخل أي دول عن طريق استخدام جملة من المؤشرات هي [13]:

أ – المساهمة الاقتصادية : مستوى البطالة، مستوى الأنشطة الاقتصادية، الدخل من دخول سوق العمل .

ب- الفرص المتاحة اقتصاديا : نوعية المشاركة الاقتصادية للمرأة، نوعية الوظائف التي تشغلها المرأة، نسبة دخل المرأة إلى دخل الرجل، عدد النساء اللواتي يشغلن وظائف إدارية مرتفعة.

ج- المشاركة في اتخاذ القرار : الفرص الوظيفية في القطاع الخاص، مدى مشاركة المرأة في هياكل اتخاذ القرار الرسمي أو غير الرسمي، مدى مشاركة المرأة في تحديد السياسات التي تؤثر في المجتمع بكافة فئاته .

د- التعليم : نوعية التعليم، الفرص المتاحة لتطوير المرأة علميا، نسبة التعليم للنساء، عدد المنتسبات للتعليم بمختلف أطواره، معدل السنوات التي تقضيها المرأة في المدارس أو الجامعات.

ج- الصحة : العناية الصحية، تحديد و تنظيم النسل، العناية الطبية النفسية .

2-3- التمكين الاقتصادي للمرأة و دوره في دعم المقاولاتية النسائية

عندما تطرقنا إلى معوقات المقاولاتية النسائية لاحظنا أنها تنقسم إلى شقين أساسيين هما الشق الاجتماعي و شق متعلق بالتسيير، و لتجاوز هذه المعوقات يمكن الاعتماد على جملة من التدابير يمكن اعتبار دعم التمكين الاقتصادي للمرأة كأحد أهمها، و يمكن للتمكين الاقتصادي للمرأة تطوير المقاولاتية النسائية عن طريق تذليل جملة من الصعوبات التي تواجهها و ذلك

على النحو التالي : يؤدي إرساء التمكين الاقتصادي للمرأة، عن طريق دعم عناصر المؤشرات سالفة الذكر إلى تقلص الفجوة بين الجنسين و يتم إرساء العدالة في الوصول إلى الفرص الاقتصادية، و يكون ذلك عن طريق الآثار التي يخلقها التمكين الاقتصادي للمرأة على علاقتها بمحيطها و على ذاتها **(المعوقات الاجتماعية)**، و بالنتيجة تتولد لدى المرأة الثقة في النفس والشعور بالاستقلال الذاتي مما يكسبها حرية و كفاءة اكبر في مجال مزاولة النشاط الاقتصادي **(الشق التسييري)**، و يؤدي ذلك في النهاية إلى الانخراط بشكل أفضل في النشاط الاقتصادي و ولوج مجال العمل الفردي بشكل أكثر فعالية **(المقاولاتية).**

و يمكن تلخيص سيرورة تلك الآثار من خلال الشكل الموالي :

الشكل (02) : دور التمكين الاقتصادي للمرأة في دعم المقاولاتية النسائية .

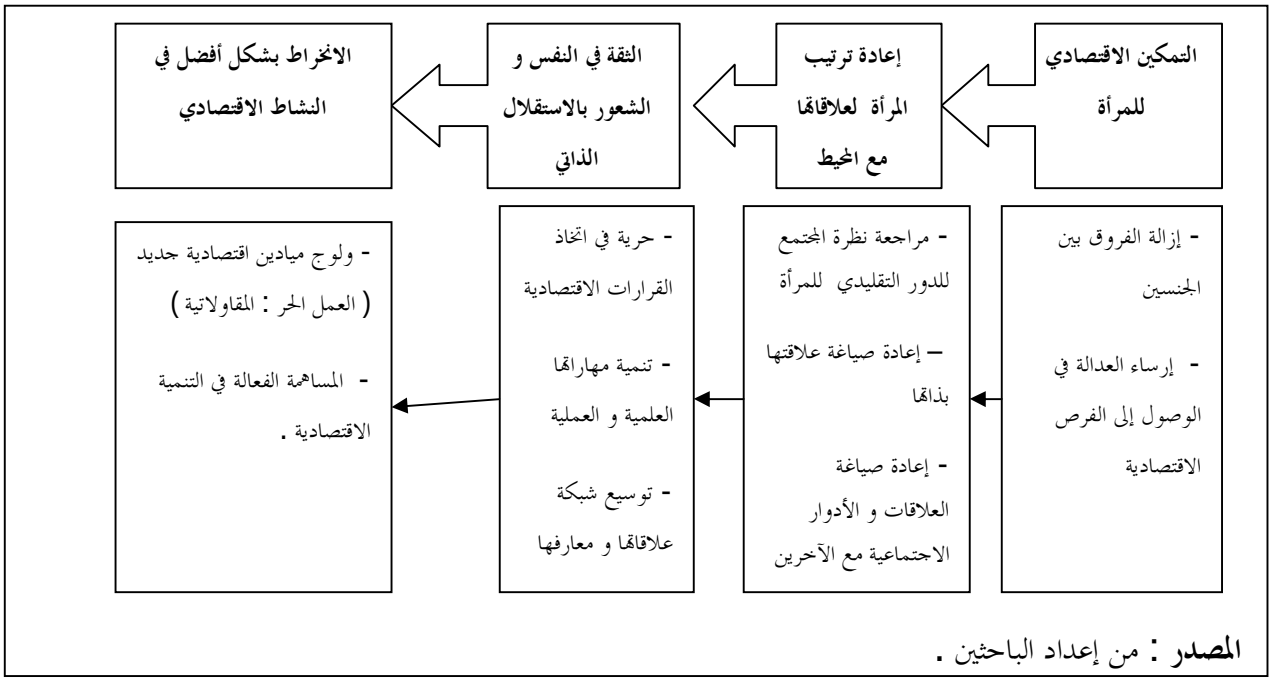

المصدر : من إعداد الباحثين .

3- المقاولاتية النسائية و التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر :

سنحاول من خلال هذه الجزئية رصد واقع كل من المقاولاتية النسائية و التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر، و تحليل العلاقة بينهما.

3-1- واقع المقاولاتية النسائية في الجزائر :

يعتبر النشاط المقاولاتي في الجزائر نشاطا ذكوريا بامتياز، حيث تبين إحصائيات المرصد الشامل للمقاولاتية " Global Enterpreneurship Monitor " في تقريرها عن المقاولاتية النسائية لسنة 2012 ، أن نسبة المقاولين الذكور إلى نسبة المقاولات في الجزائر يقارب الثلاثة أضعاف، حيث تمثل المقاولات نسبة 5 % من إجمالي البالغين في الجزائر في حين بلغ عدد الذكور نسبة 12 % ،كما هو موضح في الجدول الموالي :

الجدول (01) : مؤشرات المقاولاتية النسائية في الجزائر لسنة 2012 .

	اجمالي المقاولات (% من السكان البالغين)	النشاط نسبة الفشل مقارنة بالسنة الماضية	التاسيس بدافع الضرورة (%المقاولات القائمة)	التاسيس بدافع الفرص (%المقاولات القائمة)	مقاولة بمؤسس واحد (%المقاولات القائمة)	نسبة المقاولات الجديدة بدون عمال	نسبة المقاولات القديمة بدون عمال
نساء	% 5	% 33	% 29	% 64	% 50	% 5	% 12
رجال	% 12	% 24	% 31	% 63	% 55	% 7	% 6

SOURCE : Global enterpreneurship monitor, women's report 2012, Babson College, London, 2012, pp 45-50.

ونلاحظ من خلال الجدول السابق أن :

1. نسبة الفشل بالنسبة للمشاريع النسائية كبيرة جدا و تقدر بـــ 33 % ويعود ذلك الى جملة الصعوبات التي تواجه هذا النوع من المشاريع، وتعد النسبة ايضا اكبر بكثير من نظيرتها بالنسبة للمشاريع الذكورية التي تقدر بـــ 24 %.
2. تاسيس النساء الجزائريات للمقاولات يكون بدافع الفرصة بالدرجة الاولى(64 %) و ليس بدافع الضرورة (% 29)، كما تتقارب النسب في كلا الدافعين مع الرجال .
3. نصف المقاولات النسائية تكون ملكية منفردة لمؤسستها و لا تلجا الى الشراكة في حين ترتفع النسبة عند الرجال الى 55 % .
4. كما أن 95 % من المقاولات الجديدة و 88 % من المقاولات القديمة (أكثر من 3.5 سنوات) تشغل عمال بالإضافة إلى مؤسسها أي أنها تساهم في خلق مناصب شغل جديدة .

3-1-1- توزيع المقاولات النسائية في الجزائر حسب الأنشطة :

تتميز المقاولاتية النسوية في الجزائر بالتركيز من حيث الأنشطة حيث تنحصر النسبة الكبرى منها في أنشطة قليلة بعينها، و يعود ذلك بالدرجة الأولى إلى القيود المجتمعية التي لا تتقبل ولوج النساء لبعض القطاعات على خلاف أخرى، و عليه و للمحافظة على نظرة مقبولة للمجتمع للمرأة تضطر النساء إلى إقامة مشاريع في قطاعات معينة و بذلك تصبح الخيارات أمامها محدودة و الحرية منقوصة، و يمكن توضيح أهم القطاعات المهيمنة على نشاط المقاولات النسائية في الجزائر حسب الهيآت الممولة فيما يلي :

أ – بالنسبة لـــ ANSEJ

تتوزع المشاريع النسائية الممولة من طرف ANSEJ على الأنشطة الاقتصادية بشكل متفاوت بشكل ملحوظ حيث تتركز أكثر في قطاع الخدمات بنسبة 50.89 % ، ثم تليها النشاطات الحرفية بنسبة 21.21 % أما باقي المشاريع فتتوزع على بقية الأنشطة بنسب ضئيلة جدا تسجل اقلها في كل من الصيانة، الصيد و الري حيث تمثل مجتمعة نسبة لا تتعدى 0.54 % من إجمالي المشاريع، و هو ما يوضحه الشكل الموالي :

الشكل (03): توزيع إجمالي المشاريع النسائية الممولة من طرف ANSEJ حسب الأنشطة الاقتصادية إلى غاية 2013/6/30.

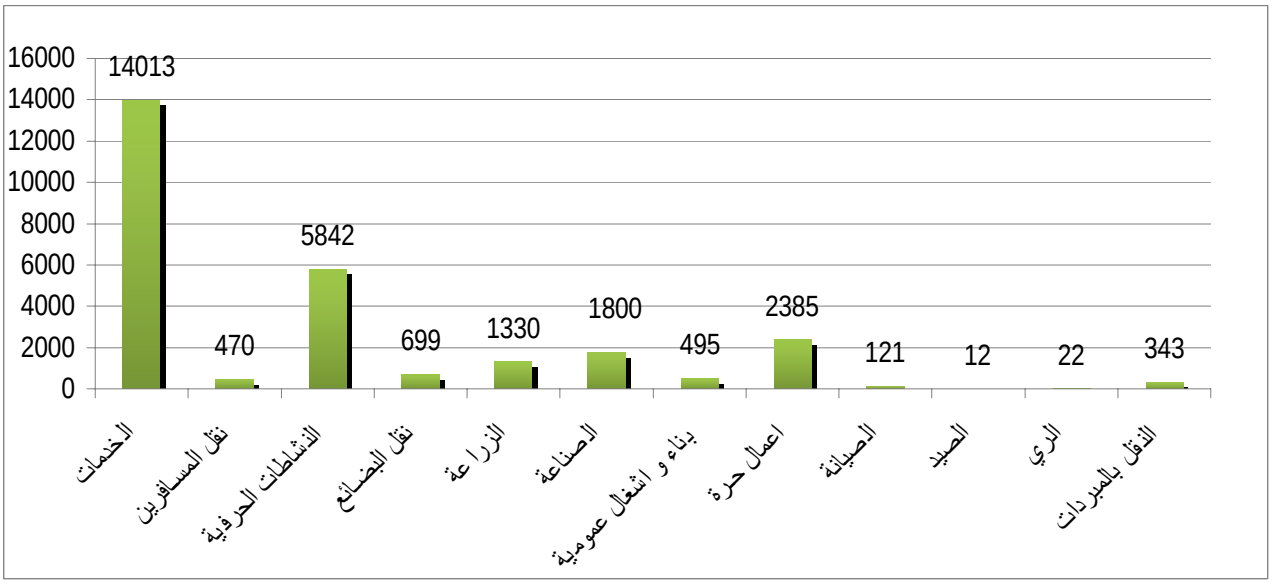

Source : Bulletin d'information statistique de la PME n° 23, Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Novembre 2013,p 41.

ب– بالنسبة لـــــــ CNAC :

لا تختلف الوضعية في CNAC عن ANSEJ، حيث تبقى المشاريع الخدمية تحتل الصدارة بنسبة 48.92 %، مع تسجيل تراجع الأعمال الحرفية إلى المرتبة الثالثة بنسبة 11.61 % لصالح الصناعة التي تحتل المرتبة الثانية بنسبة 17.50 % ، أما نصيب باقي القطاعات فهو موضح في الشكل الموالي :

الشكل (04): توزيع إجمالي المشاريع النسائية الممولة من طرف CNAC حسب الأنشطة الاقتصادية إلى غاية السداسي الأول 2013.

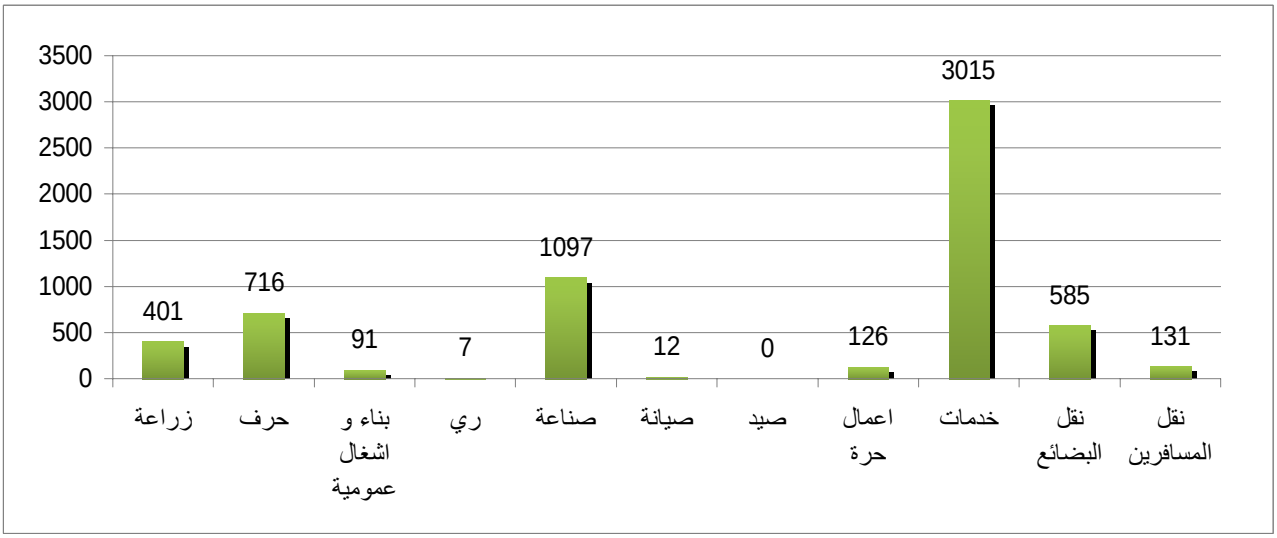

Source : Bulletin d'information statistique de la PME n° 23, Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Novembre 2013,p 42.

3-1-2- هيآت التمويل للمقاولات النسائية في الجزائر:

تتعدد هيآت تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، و تظهر الإحصائيات المتحصل عليها أن اغلب المشاريع الممولة من طرفها هي مشاريع ذكورية بامتياز، حيث تستحوذ هذه المشاريع على حصة الأسد من التمويلات الممنوحة، و هو ما سنوضحه بالتركيز على أهم هذه الهيآت في حدود ما أمكن الوصول إليه من إحصائيات .

أ – بالنسبة لـــــــ ANSEJ

تأتي وكالة دعم و تشغيل الشباب ANSEJ على رأس هيآت التمويل من حيث عدد المشاريع الممولة ، و تظهر الإحصائيات إلى غاية نهاية سنة 2013 ضالة نصيب المشاريع النسائية الممولة منة قبل هذه الهيئة حيث لم تتعدى 10% من إجمالي المشاريع الممولة منذ تأسيس الوكالة و هو ما يمثل 27532 مشروع، وقد سجلت نسبة المشاريع النسوية الممولة من إجمالي المشاريع تراجعا مقارنة بسنة 2011 أين كانت تمثل 12 % من إجمالي المشاريع، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول (02) : نسبة المشاريع النسائية الممولة من طرف ANSEJ 2011-2013 :

السنة	إجمالي المشاريع الممولة	نساء	الزيادة	نسبة المشاريع النسائية
إلى غاية 2011/12/31	183124	21321	/	%12
إلى غاية 2012/12/31	249147	25803	4482	% 10
إلى غاية 2013/12/31	270288	27532	1729	% 10

Source : Bulletin d'information statistique de la PME n° 23 , n° 22, n° 20, Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement .

كما نلاحظ من خلال الجدول السابق انه و رغم ثبات نسبة المشاريع النسائية من إجمالي المشاريع الممولة من طرف الوكالة بين عامي 2012-2013 إلا أن عدد المشاريع الجديدة شهد تراجعا من 4482 مشروع بين سنتي 2012-2011 إلى 1729 مشروع فقط بين سنتي 2012-2013 أي بتراجع قدره 2753 و هو ما يمثل نسبة تراجع قدرها 61.42 % .

ب - بالنسبة لـــ ANGEM :

أما الوكالة الوطنية لضمان القرض المصغر ANGEM ، فتمثل الاستثناء في مجال تمويل المشاريع النسائية في الجزائر، حيث تستحوذ هذه الأخيرة على اكبر حصة من تمويلات الوكالة إلى غاية السداسي الأول من سنة 2013 كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول (03) : المشاريع النسائية الممولة من طرف ANGEM إلى غاية 2013/06/30.

عدد القروض	الرجال		النساء	
الممنوحة	العدد	%	العدد	%
504962	198561	39.32	306401	60.08

Source : Bulletin d'information statistique de la PME n° 23, Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Novembre 2013,p 42.

منحت الوكالة منذ تأسيسها إلى غاية 2013/06/30 حوالي 504962 قرضا كان نصيب النساء منها 306401 قرض و هو ما يمثل حوالي 60.08 % من إجمالي القروض الممنوحة من طرف الوكالة .

ج - بالنسبة لـ CNAC :

تسجل CNAC اضعف نسب التمويل للمشاريع النسائية مقارنة بباقي الهيآت الأخرى حيث لم تتعدى الى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2013 الـــــــــ 07 % من إجمالي المشاريع في حين تستأثر المشاريع الرجالية بحصة الأسد بنسبة 93 % من إجمالي التمويلات ، و هو ما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول (04) : إجمالي تمويلات المشاريع النسائية من طرف CNAC الى غاية 2013/06/30

الفئة	عدد المشاريع الممولة	النسبة المئوية
النساء	6163	% 07
الرجال	78001	% 93
المجموع	84164	% 100

Source : Bulletin d'information statistique de la PME n° 23, Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Novembre 2013,p 42.

3-2- التمكين الاقتصادي للمراة في الجزائر

استنادا إلى التقرير الشامل للفجوة بين الجنسين " The Global Gender Gap Report" لسنة 2013 الذي يتم إعداده من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي " World Economic Forum ، احتلت الجزائر المرتبة 124 عالميا في مجال تمكين المرأة ، و يلاحظ تراجع كبير لتمكين المرأة في الجزائر حيث تراجعت أربعة مراتب كاملة في سنة واحدة، كما أنها انتقلت من المرتبة 97 سنة 2006، إلى المرتبة 124 سنة 2013 و هو ما يعبر عن تراجع كبير في مجال تمكين المرأة في الجزائر و هو ما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول (05) : الترتيب العالمي للجزائر في مجال تمكين المرأة 2006-2013 .

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
النتيجة	0 .6018	0.6068	0.6111	0.6119	0.6052	0.5991	0.6112	0.5966
الترتيب	97	108	111	117	119	121	120	124

Source : The Global Gender Gap Report 2 0 13, World Economic Forum, Geneva Switzerland, 2013, pp 10-11 .

و يعتمد المنتدى الاقتصادي العالمي في تقييم جهود الدول المختلفة في مجال دعم و ترقية مكانة المرأة على دراسة أربعة مؤشرات أساسية هي : المساواة الاقتصادية، الحصول على التعليم، الحصول على الرعاية الصحية و أخيرا المشاركة السياسية، و الجدول الموالي يفصل معطيات المؤشرات المختلفة بالنسبة للجزائر :

الجدول (06) : تفصيل مؤشرات تمكين المرأة في الجزائر لسنة 2013 .

	الترتيب العام	المشاركة الاقتصادية و الفرص	الحصول على التعليم	الحصول على الرعاية الصحية	المشاركة السياسية
النتيجة	0.5966	0.3307	0.9387	0.9661	0.1511
المرتبة	124	133	106	108	62

Source : The Global Gender Gap Report 2 0 13, World Economic Forum, Geneva Switzerland, 2013, p 13.

يظهر الجدول أن أحسن ترتيب تسجله الجزائر في مؤشر المشاركة السياسية حيث احتلت المرتبة 62 ، في حين أن أسوأ مؤشر هو في المساواة الاقتصادية بين الجنسين حيث احتلت المرتبة 133 عالميا ، و يتم إعداد هذا المؤشر بالاعتماد على خمسة نسب هي :

1. نسبة مشاركة المرأة من إجمالي القوى العاملة مقارنة بالرجل
2. المساواة في الأجور بين الرجل و المرأة بالنسبة لنفس العمل
3. نسبة الدخل المتوقع للمرأة مقارنة بالرجل
4. نسبة النساء المشرعات و المسيرات و اللائي يشغلن وظائف سامية مقارنة بالرجال
5. نسبة النساء الخبيرات عمليا و العاملات التقنيات مقارنة بالرجال

و يظهر الجدول الموالي تفاصيل ترتيب الجزائر في مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة (المشاركة الاقتصادية و الفرص) لسنة 2013 .

الجدول (07) : ترتيب الجزائر في مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة 2013 .

النسب	الرتبة	النتيجة	المعدل المتوسط للعينة	النساء	الرجال	معدل النساء بالنسبة للرجال
مؤشر المشاركة الاقتصادية و الفرص	133	0.331	0.601			
نسبة مشاركة المراة من اجمالي القوى العاملة مقارنة بالرجل	135	0 .21	0.68	16	75	0.21
المساواة في الاجور بين الرجل و المراة بالنسبة لنفس العمل	102	0.58	0..64	-	-	0.58
نسبة الدخل المتوقع للمراة مقارنة بالرجل($)	133	0.16	0.53	2.371	14.522	0.16
نسبة النساء المشرعات و المسيرات و اللائي يشغلن وظائف سامية مقارنة بالرجال	112	0.05	0.26	5	95	0.05
نسبة النساء الخبيرات عمليا و العاملات التقنيات مقارنة بالرجال	95	0.55	0.64	35	65	0.55

Source : The Global Gender Gap Report 2 0 13, World Economic Forum, Geneva Switzerland, 2013, p 112**.**

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر تسجل اكبر فجوة بين الجنسين لصالح الرجل في كل من :

- نسبة مشاركة المرأة من إجمالي القوى العاملة مقارنة بالرجل، و هو ما يترجمه ارتفاع معدل البطالة بين النساء مقارنة بالرجال حيث بلغ 19 % من إجمالي قوى العمل النسائية مقابل 8 % من إجمالي قوى العمل الرجالية أي أكثر من الضعف.
- نسبة الدخل المتوقع للمرأة مقابل الرجل حيث يبلغ لدى المرأة 2.371 دولار مقابل 14.522 دولار بالنسبة للرجال أي حوالي سبعة (07) إضعاف .
- نسبة النساء المشرعات و المسيرات و اللائي يشغلن وظائف سامية مقارنة بالرجال حيث يستحوذ الرجال على % 95 من الفرص مقابل 5 % فقط للنساء .

النسب سالفة الذكر تفسير جز كبير من الوضعية الحالية للمقاولاتية النسائية و ترسم معالم المعوقات الأساسية لها ، فبالإضافة إلى البيئة الثقافية المعاكسة التي تعلي من شان تقاليد و أعراف مجتمعية لا تنصف المرأة و تعيد إنتاج مقولات تسيء تفسير مصادر الشريعة بقصد حرمان المرأة من حقوقها و على رأسها حقها الإنساني في التنمية ، نجد أيضا :

1. نقص الخبرة الناجم عن ارتفاع نسب البطالة و كذا صعوبة الولوج إلى المناصب الاقتصادية الريادية في الدولة
2. مشكل التمويل الناجم عن ضعف دخل المرأة مقارنة بالرجل
3. بعدها عن مراكز صنع القرار و القوانين المتعلقة بالسياسات الاقتصادية مما يمنعها من دعم تطلعاتها كعنصر فاعل في النشاط الاقتصادي

خاتمة:

لاحظنا من خلال تحليل كل من وضعية المقاولاتية النسائية الجزائرية و كذا وضعية الفجوة بين الجنسين، أن المقاولاتية النسائية تعد جد ضعيفة مقارنة بنظيرتها الذكورية و تعاني من جملة من الصعوبات تتمثل أساسا في التمركز في النشاط نتيجة الضغوطات الاجتماعية، ارتفاع مستويات الفشل نتيجة نقص الخبرة التسييرية، ضعف دخلها و كذا صعوبة الحصول على التمويل الخارجي، و تعود هذه المعوقات بصورة عامة إلى ضعف التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر، و الذي يترجم في النظرة التقليدية لدور المرأة ، و كذا بعدها عن المناصب النوعية و القيادية و كذا دوائر اتخاذ القرارات الاقتصادية .

و بناءا على ما سبق فان تطوير المقاولاتية النسائية في الجزائر لابد أن يمر حتما عن طريق دعم و ترقية التمكين الاقتصادي للمرأة و ذلك عن طريق زيادة تواجدا في دوائر اتخاذ القرارات الاقتصادية و زيادة نصيبها من المناصب الاقتصادية النوعية، وكذا العمل على تصحيح نظرة المجتمع إلى الدور الذي يمكن أن تضطلع به المرأة في التنمية الاقتصادية بصورة عامة .

المراجع والإحالات:

[1] منيرة سلامي، **المراة المقاولة في الجزائر بين المساهمة الاقتصادية و التحديات السوقية**، Séminaire sur : Gene et *économie Femmes actrices du développement Oran : 31 Octobre2013 L'association des Algérienne Manager et entrepreneures*

[2] *Medha Dubhashi Vinze* ***Women Entrepreneurs in India****: A Socio-economic Study of Delhi, 1975-85, Mittal* Publications, 1987, P 04 .

[3]شلوف فريدة ، **المرأة المقاولة في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة ، الجزائر، 2009 ، ص12.

[4] *Global enterpreneurship monitor,* ***women's report 2012****, Babson College, London, 2012, p 12 .*

[5] عائشة بلعربي، **أى دور لصاحبات الأعمال العربيات فى التنمية الاقتصادية ؟**، المنتدى العربي حـــــول الدور الجديد للقطاع الخاص فى التنمية والتشغيل، الرباط / المملكة المغربية، 21 – 23 أكتوبر/ تشرين الاول 2008، ص 25 .

[6] كبير ماتو، **تمكين المرأة في أفريقيا والعالم العربي الاستحقاقات والفرص والتحديات**، ص21، متاح على : *www.assecaa.org/WomenParliamentWorkPaper/*

[7] رائدة ايوب، **الجدوى الاجتماعية للمشاريع متناهية الصغر و تاثيراتها على نساء الريف السوري**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة سانت كليمنس للتعليم عن بعد، 2010 ، ص 86 .

[8] كيرماتو، مرجع سابق ، ص 03 .

[9] اسد ايهم، **التمكين الاقتصادي كمدخل للتمكين الاجتماعي، الندوة العلمية المنظمة من طرف :** مرصد نساء سويا والنادي السرياني الارثوذوكسي، حمص، سوريا، 2008/3/26 ، ص 06.

[10] Aerican Near East Refuge Aid (ANERA), Women Empowerment, available on : www.anera.org/

[11] رائدة ايوب، مرجع سابق، ص 88 .

[12] اسد ايهم، مرجع سابق، ص 06 .

[13] الجربوع ايوب بن منصور وآخرون، **المساهمة الاقتصادية للمراة في المملكة العربية السعودية**، ورقة عمل مقدمة في منتدى الرياض الثاني: مساهمة المراة السعودية في الاقتصاد في المملكة العربية السعودية، الرياض، 4-5/12/ 2005 ، ص ص 19-20 .